

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN 2222-2995

University of Kirkuk Journal For Administrative
and Economic Science



Taher Abdullah Muhammad & Saleh Ahmed Raad. Net stable financing ratio and its impact on profitability indicators /An analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2017-2021. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (3):122-140.

Net stable financing ratio and its impact on profitability indicators/ An analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period 2017-2021

¹ Abdullah Muhammad Taher, ² Ahmed Raad Saleh

College of Tourism Sciences / University of Mosul, Mosul, Iraq¹
College of Agriculture and Forestry / University of Mosul, Mosul, Iraq²

¹Abdulla.Altaei@uomosul.edu.iq

²agric.finance.ahmed@gmail.com

Abstract: The applications of the Basel III Committee are among the most important applications necessary to develop the capital stability of the Iraqi banking sectors, especially the fluctuating “economic conditions” in recent years. The research aimed to present the subject of the Basel III Agreement and its impact on banking profitability in the banking sector, through decisions Basel III Committee III focused on profitability indicators in banks, using a theoretical and analytical approach based on the use of the “Panel Data” method in the EVIEWS10 program, including the “independent variable,” which is net stable financing, and (dependent variable) profitability indicators. To achieve this goal, reliance was placed on The financial reports for these variables for the period (2017-2021), where the independent variable was calculated through (available stable financing / required stable financing), while in terms of the dependent variable, it was calculated through (return on deposits - return on available funds - return on interest rates). The research reached the most important conclusions, which are that there is no significant correlation between stable financing and profitability indicators (return on deposits, available funds), while there was a significant correlation between stable financing and the interest rate. The conclusions also included (that there is no impact of the Basel III Committee standards represented by: Net stable financing on returns on deposits, available funds. As for the interest rate, there was a strong impact of stable financing on the interest rates in banks. The research also recommended that banks be obligated to achieve equality between profitability and liquidity, which are among the most important main goals of any bank. In addition to implementing the decisions of the Basel III Committee and adopting the latest amendments, the coming years alone remain sufficient to evaluate these decisions.

Keywords: Banking liquidity, net stable financing, profitability.

نسبة صافي التمويل المستقر واثره في مؤشرات الربحية دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١٧-٢٠٢١

م.م. عبدالله محمد طاهر^١, الباحث: احمد رعد صالح^٢

^١ كلية العلوم السباحية / جامعة الموصل، الموصل، العراق
^٢ كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل، الموصل، العراق

المستخلص: تعد تطبيقات لجنة بازل الثالثة III من اهم التطبيقات الضرورية لتطوير متانة رؤوس الأموال للقطاعات المصرفية العراقية وبصفة خاصة ("الأوضاع الاقتصادية") المتذبذبة في السنوات الأخيرة حيث هدف البحث الى عرض موضوع اتفاقية بازل الثالثة III وانعكاسها على الربحية المصرفية في القطاع المصرفي ، وذلك من خلال مقررات لجنة بازل الثالثة III على مؤشرات الربحية في المصارف ، باستخدام المنهج النظري والتحليلي وذلك باعتماد على استخدام طريقة Panel Data في برنامج EVIEWS10 متضمنا ("المتغير المستقل") وهو صافي التمويل المستقر و (متغير تابع) مؤشرات الربحية ، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بهذه المتغيرات للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) حيث تم حساب المتغير المستقل من خلال (التمويل المستقر المتاح / التمويل المستقر المطلوب) اما من ناحية المتغير التابع فتم حسابه من خلال (العائد على الودائع -العائد على الاموال المتاحة - العائد على سعر الفائدة) وتوصل البحث إلى اهم الاستنتاجات والمتمثلة عدم وجود اي ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل المستقر ومؤشرات الربحية (العائد على الودائع ، الاموال المتاحة) بينما كان هناك ارتباط معنوي بين التمويل المستقر وسعر الفائدة كما تضمنت الاستنتاجات (بعدم وجود اثر لمعايير لجنة بازل الثالثة III المتمثلة بـ صافي التمويل المستقر على العائد على الودائع ، الاموال المتاحة) ، اما فيما يخص سعر الفائدة فقد كان هنالك اثر قوي للتمويل المستقر على سعر الفائدة في المصارف ، كما أوصى البحث الزام المصارف بتحقيق المساواة بين الربحية و السيولة والذين يعدان من اهم الأهداف الرئيسية لأي مصرف، فضلاً عن تطبيق مقررات لجنة بازل III والأخذ بالتعديلات الأخيرة، وتبقى السنوات القادمة وحدها الكفيلة بتقييم هذه المقررات.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، صافي التمويل المستقر، الربحية.

Corresponding Author: E-mail: Abdulla.Altai@uomosul.edu.iq

١ المقدمة

زادت حدة المخاطر المصرفية في الفترة الأخيرة ويرجع ذلك نتيجة ظهور العولمة والتي اخذت مجالاً واسعاً في الأسواق العالمية والتطور الكبير في حجم واساليب عمل هذا القطاع المصرفي ، اضافة الى التغيرات المالية التي تحدثها وخصوصاً مخاطر (ازمة الرهن العقاري) التي حدثت في الولايات الامريكية والتي كانت عام (٢٠٠٨) وامتدت الى بلدان اخرى ، ومن اجل التخفيف من آثارها السلبية سعت المنظمات الدولية المتخصصة إلى وضع معايير دولية واتخاذ اجراءات متعددة، من خلال انشاء مقررات وقواعد سميت بلجنة بازل الثالثة ، حيث تعمل هذه اللجنة على الزام المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد ما سوف تواجهه من أزمات مالية في الأجل القصيرة والطويلة ، واستعدادها كذلك من اجل التغلب على المتغيرات التي من الممكن أن تتعرض لها بمفردها ومن دون تقديم اي مساعدة تذكر أو تدخل من قبل الحكومة ، لذلك كان لا بد من الضروري أن تعمل الجهات الرقابية وهي المتمثلة بالمصرف المركزي بإخضاع الجهاز المصرفي العراقي لكافة الاسس والقواعد الدولية وتطبيق تلك القواعد بشكل كامل مع الأخذ بنظر الاعتبار البيئة ("الاقتصادية") الموجودة في العراق عند العمل بها لان تلك القواعد قد تم وضعها بالأساس لمراقبة المؤسسات الاجنبية التي تكون في البلدان المتقدمة، كما و تهدف هذه الإصلاحات المقدمة بموجب الاتفاقية إلى زيادة متطلبات رأس المال بنسبة اكبر مما كانت عليه سابقا ، حتى يتمكن المصرف من تحمل الاخطار في فترة التقلبات الدورية ، ومن جانب آخر تهدف الى تحقيق الربحية والعمل على تعظيمها والتي تعد من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها المصارف ، من اجل ضمان بقاءها واستمرارها ونموها ودعم مركزها المالي، كما وتعد الربحية مؤشرا كاشفة لمراكز المصارف التنافسي وجودة أدارته

٢ المنهجية

اولاً: مشكلة البحث

تعد المصارف التجارية المرتكز المالي لاقتصاديات اكثر الدول وطبيعة عملها حيث تعتمد على رفع مالي كبير وذلك من خلال قبولها لودائع الأفراد وقد واجهت المصارف في الاونة الاخيرة كثير من الازمات في تحقيق اهدافها لذا كان عليها ان تشكل لجنة متابعة عملها الاساسي هو وضع التشريعات المالية من اجل الوصول الى تمكين المصارف من ادارة المخاطر وتحقيق اكبر عائد

حيث سميت هذه اللجنة (بالجنة بازل) حيث كان اول تشريع لها هو بازل ١ ومن ثم بازل ٢ وعدلت اللجنة عليه في بازل ٣ بعد ازمة الرهن العقاري الامريكية تضمنت تشريعات ركزت فيها على توافر السيولة بنسب حددتها لتغطية المطلوبات ولتسري هذه القوانين بشكل سلس وتتقبلها إدارات المصارف بما لا يؤثر على أدائها لذا اشترطت تطبيق زيادة نسبة تغطية السيولة من عام ٢٠١٧ ولذلك كان لابد من طرح السؤال الاتي:

- هل ان النسبة التي حددتها لجنة بازل الثالثة لها تأثير على مؤشرات الربحية ؟ خصوصا مؤشرات العائد على الودائع والعائد على الاموال المتاحة وهامش الفائدة ؟

ثانياً: أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على موضوع مهم وكبير (لجنة بازل ٣) وذلك لما لها من دور بالغ في القطاع المصرفي "بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص" وذلك من اجل تقليل أو تجنب (الازمات) التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام ، كما انه يركز على متطلبات ومعايير لجنة بازل III ومالها من دور فعال وكبير في تعزيز انضباط السوق و تحقيق الشفافية بالإضافة إلى ان تطبيق هذه المتطلبات سيمكن المستخدمين من المقارنة مع المصارف العالمية والتي قطع اغلبها شوطا طويلا في تطبيق تلك المتطلبات ، كما يمكن تحديد اهمية الدراسة من خلال النقاط الجوهرية الاتية :

يعكس البحث مدى استفادة المصارف التجارية من هذه المعايير في التأثير على الربحية. يعد تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ تصاعديا مؤشرا هاما من المؤشرات الهامة والكبيرة التي قد يكون لها تأثير على الربحية مع دلالة واضحة على نجاح النظام المصرفي ، وبالتالي نجاح اغلب القطاعات بسبب قدرة الانظمة المصرفية في التأثير على الشركات كافة واخضاعها لاتباع انظمة مالية وقوانين صارمة وبالتالي حماية التمويل والممولين.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث بصفة استراتيجية إلى معرفة أثر تطبيق قواعد ومعايير لجنة بازل الثالثة III المتمثلة بالتشريعات على مؤشرات الربحية في المصارف الاهلية (التجارية) للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١).

١. بيان توجهات وابعاد مقررات بازل للتحوط من مخاطر السيولة للمصارف.
٢. التعرف على العلاقة بين نسبة التمويل المستمر وبين مؤشرات الربحية.
٣. معرفة مدى النسبة الكافية للتمويل المستمر بما يحقق انخفاض مخاطر السيولة.

رابعاً: فرضيات البحث:

من خلال مشكلة البحث تم وضع فرضيتين :

- الفرضية الرئيسة الاولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التمويل المستمر و مؤشرات الربحية في المصارف عينة البحث .
- الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير وقواعد لجنة بازل الثالثة III المتمثلة ب (التمويل المستمر) على مؤشرات الربحية في المصارف العراقية (العائد على الودائع و العائد على هامش الفائدة)

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

١. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستمر على العائد على الودائع في المصارف التجارية.
٢. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستمر على العائد على الاموال المتاحة.
٣. الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستمر على العائد على هامش الفائدة في المصارف العراقية.

خامساً: متغيرات البحث:

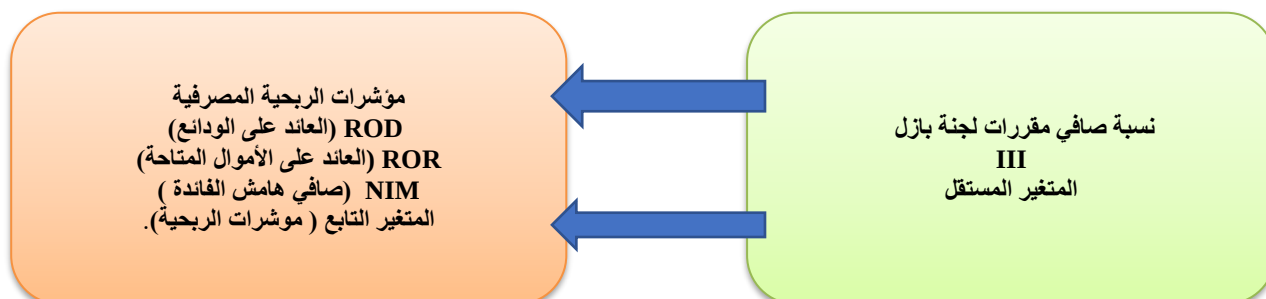
المتغير الرئيسي الأول لنموذج البحث هو نسبة صافي التمويل المستمر (متغير مستقل)، أما المتغير الثاني وهو المتغير التابع (مؤشرات الربحية).

سادساً: حدود البحث:

- أ- الحدود المكانية : عينة من المصارف التجارية العراقية والبالغة عددها عشرة مصارف.
- ب- الحدود الزمانية : المدة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١.

سابعاً: مخطط الفرضي :

سيتم في هذا البحث تقدير النموذج وتحليل الانحدار الخطي المتعدد الذي يبين أثر نسبة التمويل المستقر على مؤشرات الربحية للمصرف و المتمثلة (معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الأموال المتاحة ، صافي هامش الفائدة) وذلك تطبيقاً على عينة المصارف التجارية والبالغة عددها عشرة مصارف لسلسلة زمنية من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١.



شكل (١) مخطط البحث
المصدر: من إعداد الباحث

ثامناً: عينة البحث

تضمن مجتمع البحث مجموعة من المصارف التجارية العراقية الخاصة و المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٠) مصرفاً تجارياً وذلك بالإستناد الى القوائم والتقارير المالية. وقد تم اختيار عينة البحث للفترة من (٢٠١٧-٢٠٢١) وكان أهم المسوغات لاختيار الدراسة لهذه العينة من المصارف طبقاً لمعايير عديدة منها:

١. إستمرار هذه المصارف المنتقاة على مزاولة أنشطتها المختلفة وإستمرار إدراجها بشكل رسمي في سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة والممتدة خمسة سنوات (٢٠١٧-٢٠٢١).
٢. تكامل بياناتها اللازمة للتحليل على مستوى المصارف المبحوثة.

جدول (١) المصارف عينة البحث

ت	أسماء المصارف	سنة التأسيس	الرمز	راس المال*
١	اشور التجاري	٢٠٠٧	BASH	250
٢	الخليج التجاري	١٩٩٨	BGUC	350
٣	الاستثمار العراقي	١٩٩٤	BIBI	250
٤	الاقتصاد التجاري	١٩٩٨	BEFI	250
٥	بغداد التجاري	١٩٩١	BBOB	250
٦	الموصل للتنمية	٢٠٠٢	BMFI	252
٧	الشرق الأوسط	١٩٩٤	BIME	250
٨	الائتمان العراقي	١٩٩٧	BROI	250
٩	الأهلي العراقي	١٩٩٤	BNOI	250
١٠	سومر التجاري	١٩٩٨	BSUC	250

المصدر : من إعداد الباحث وباعتماد على التقارير والإحصائيات المنشورة للبنك المركزي العراقي والتقارير السنوية للمصارف.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة في البحث:

١- الأدوات المالية:

في هذه البحث تم تحليل البيانات المالية بالإعتماد على مجموعة مؤشرات ونسب مالية ذات صلة بالبحث من اجل تحقيق أهدافها، وقد تم ذكرها في الجانب النظري من البحث وبشكل يتلائم مع عينة البحث وهي : كالآتي:

أ. مؤشر التمويل المستقرة وحسب معايير بازل III :

$$\text{معدل صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{100} \geq$$

أعمال، التمويل، المستقر، المطلوب

ب. مؤشرات الربحية :

ROD (١)

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضريبة (الصائغ وأبو احمد ، ١١٢، ٢٠٠٦)

إجمالي الودائع

ROR (٢)

العائد على الأموال المتاحة = معدل العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب) (ال علي ، ٢٠٠٢، ٣٠٠)

الودائع + وحقوق الملكية

NIM(٣)

الائرادات – الفوائد المدفوعة + تكاليف الفوائد المقبوضة = NIM (Etab,2016:193)

الموجودات الكلية

٢- الأدوات الإحصائية

أ- الوسط الحسابي.

ب- أعلى قيمة

ت- أدنى قيمة

ث- الانحراف المعياري

ج- معامل الانحدار المتعدد.

ح- اختبار (F).

خ- اختبار (t).

د- معامل التحديد R^2 .

وقد تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية الآتية:

أ- برنامج EViews 10.

ب- برنامج SPSS 26.

المحور الثاني: الإطار النظري

المطلب الأول: السيولة المصرفية

١- مفهوم السيولة المصرفية

ويشار إلى السيولة المصرفية على أنها تمثل مدى استطاعة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات والقدرة على تمويل الزيادة في جوانب الموجودات دون اللجوء إلى تسهيل تلك الموجودات بأسعار قد تكون غير عادلة أو التوجه إلى مصادر ذات تكلفة مرتفعة (الدويك، ٢٠١٠، ٤). كما ذكرها (Frank) على أنها قدرة المصرف على الوفاء التام بكافة لالتزاماته وقت الاستحقاق (Frank, 2013, 4) وقد تناول مفهوم السيولة المالية كثير من وجهات الراي من قبل الكتاب والباحثين وذلك لما لها من دور كبير عليه يمكن طرح عدد منها:

الجدول (١)

الباحثين	التعريف
هندي، ٢٠١٠، ٢٩٥	تعبير عن مدى مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين لودائعهم المودعة عنده وقت الطلب أو الاستحقاق كما ويعمل على تلبية طلبات المقترضين في الوقت المناسب دون اللجوء إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة
Lee, ٢٠١١، ٢	قدرة المصرف على بيع أو شراء كميات كبيرة من السندات المالية بسرعة عالية وبكلفة منخفضة.

قدرة المصرف الفردي على التعامل مع كافة متطلباته، والتي تضم بصفة أساسية هدفين اثنين: "طلبات المودعين القابل للسحب في وقت من الودائع"، وايضا تلبية طلبات القروض مثل (السلفيات).	كنعان، ٢٠١١، ١٩٤
بينما عرفها مكتب مراقبة العملات في الولايات الأمريكية بأنها قدرة المؤسسات النقدية على الوفاء بالتزاماتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة، بكل سهولة وبأقل تكلفة ممكنة دون أن يؤثر ذلك سلبا على المعاملات التي تقوم بها بصورة يومية او حتى على الوضع المالي للمؤسسة.	OCC, ٢٠١٢, ٣
وتعني أيضاً قدرة المصرف على تسديد كافة متطلباته التجارية الاقتصادية و بصورة نقدية , و بنفس الوقت الاستجابة السريعة لطلبات القروض والذي يعمل من خلالها على منحها للزبائن.	العلي, ٢٠١٣, ١٨١
"وعرفت السيولة على أنها توفر النقد أو ما يعادله بشكل فاعل و مستمر.	Rosa & Nadia ٢٠١٤, ٩٢
قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق او عند الطلب و العمل على توفير التمويل اللازم لأي نمو في مختلف مجالات ونشاطات المصرف خاصة في مجال الائتمان في الفترة المناسب .	الصغار, ٢٠١٥, ٣٦

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه

كما ويرجع الاهتمام الكبير بعنصر السيولة المصرفية في إدارة (المؤسسة او المصرف) وذلك لما تملكه من دور واسع في نمو و استقرار المصرف ، وبعبارة أخرى مشكلة بل ومن أخطر المشاكل التي يمكن ان يواجهها المصرف والتي قد تؤدي الى الانهيار، وتظهر مشكلة السيولة عادة في جانب الموجودات إذ تعد من الأمور المرتبطة بإدارة الميزانية أي تأتي من خلال إدارة الموجودات والمطلوبات (الجميل، ٢٠٠٢، ٢٣٣).

ومن خلال ما تم طرحه من مفاهيم يستنتج الباحث أن السيولة المصرفية هي قياس لمدى استطاعة المصرف على توفير النقد بكلفة جيدة من اجل تسديد التزاماته المصرفية أمام المودعين والمقرضين بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وبأدنى خسارة يمكن ان تحصل مع الأخذ بنظر الاعتبار احتفاظ المصرف بهامش مناسب لتجنب الاخطار التي قد يواجهها في المستقبل .

٢- أهمية السيولة المصرفية:

للسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين، ويرجع الى سببين الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبير جداً، الثاني ان قسم كبير من مطلوباتها قصيرة الأجل (٢٠٢، ١٩٩٠، Al-Dulaimi) كما وتتبع أهمية السيولة المصرفية للمصارف من طبيعة عملها المصرفي، حيث يعتمد تمويلها بشكل كامل على ودائع الجمهور التي يجب أن تكون جاهزة عند الطلب وبسرعة عالية وهذا يجعل عملية تخطيط السيولة والتنبؤ بها جزءاً مهماً من النشاط المصرفي، سواء كان الإيداع أو للسحب (Shammari, 2014, 458-AL). وتظهر أهمية السيولة فيما يلي: (بركاني، ٢٠١٩: ٢٨): الشمري، ٢٠١٢، ٤٣٥)، (الرباطي والحداد، ٢٠١٥، ٩) (عقل، ٢٠٠٦، ١٥٦):

- أ- تعتبر مؤشر مهم و حيوي للإدارة وللمودعين كافة وكذلك الاسواق المالية و المحللين (جميع الاطراف).
- ب- تعمل السيولة على اظهار المصرف تجاه العملاء بمظهر الموثوقية، أي انه بعيد كل البعد عن أي مخاطر والقادر على توفير كافة متطلباتها في أي وقت .
- ت- وجود السيولة الكافية في المصرف تحمية من التوجه نحو الاقتراض من المصارف الأخرى.
- ث- تعمل السيولة على تجنب البيع الجبري لبعض الموجودات وما قد تجلبه من سلبيات تؤثر على المصرف.
- ج- تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية وتبعد المصرف عن خطر الإفلاس والانهيار.

وللسيولة بعدد ابعاد: (سيرين، ٢٠٠٩، ١٥):

المدة الزمنية : هي القدرة العالية على تحويل الموجودات الى نقد بأسرع وقت ممكن.
المخاطرة: وهي احتمالية نزول قيمة ذلك الموجود او احتمالية اهمال المنتج بطريقة ما مما يؤدي الى تعرضه الى مخاطر كبيرة.

٣- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هنالك نوعين من العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية وهي : (باش، ٢٠١٧، ٦٣) (الزبيدي، ٢٠١٦، ٧٨) (محمد، ٢٠٠٨، ٧٥) :

❖ داخلية : وتتمثل بالاتي:

أ- عملية سحب الودائع : حيث تم عملية السحب من المصرف عند انهيار القيمة النقدية الموجودة في الصندوق وبالتالي تؤدي إلى انخفاض سيولة المصرف، أما عملية الإيداع وزيادة حجم ودائع الزبائن واستقرارها نسبياً فتؤدي إلى ارتفاع سيولة المصرف بشكل مناسب .

ب- الوعي المصرفي لدى الجمهور : يكون الوعي المصرفي في البلدان النامية ضعيفاً ، وذلك لأن أفراد المجتمع في تلك البلدان تفضل أن تبقى أموالهم تحت أيديهم أي تحت سيطرتهم حيث يرونها ولا يستخدمون الصكوك للوفاء بالتزاماتهم المالية على عكس البلدان المتقدمة حيث نجد أن هناك زيادة مستمرة في التعامل بالصكوك المصرفية و الأدوات الأخرى مثل بطاقات الائتمان وهذا يزيد من إصدار الائتمان.

ت- رصيد أنشطة المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصارف في حالة ظهرت حسابها الجارية لدى البنك دائنة أي بعد إجراء عمليات التسوية لحساباتها مع المصارف الأخرى العاملة في نفس البلد، أي بمعنى آخر إضافة أموال جديدة إلى الاحتياطيات النقدية المحفوظة من قبل البنك المركزي .

❖ خارجية: وتتمثل بالآتي :

هي شروط الدفع القانونية أي القوانين التي تنظم أسعار الصرف وأسعار الفائدة و عمل العقود ومن أهم النقاط التي لها تأثير مباشر على السيولة " : (صاحب، ٢٠٠٥، ٢٢٦)

❖ رصيد رأس المال الممتلك

❖ عملية سحب الودائع وإيداعها.

❖ رصيد عملية المقاصة التي تجري بين المصارف.

❖ معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.

٤- مكونات السيولة المصرفية:

تعد المكونات المالية من الأهداف الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية والمصرفية ، حيث أن لها مجموعة من المصادر المالية التي تعد عامة لتغذية السيولة في هذه المصارف وتنميتها، وعليه يمكن تقسيم المكونات المالية للسيولة إلى جزئين :

❖ الجزء الأول :- الاحتياطيات الأولية (Primary Reserve)

وهي عبارة عن مبالغ مالية موجودة في خزانة المصرف بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وكذلك والصكوك الدائنة لدى المصارف الأخرى، حيث تتميز هذه الأموال بالجاهزية العالية عند الحاجة، لكنها لا تحقق عائداً كونها مجمدة أو شبه مجمدة مما يدفع المصرف لمحاولة تخفيضها قدر الإمكان (حقبه، ٢٠١٣: ٤٠) وتتكون هذه المصادر من أربع احتياطيات وهي النقد في الصندوق، الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى، الصكوك تحت الطلب أو تحت التحصيل (أحمد، 2013، 302) وقد ذكرها كل من (BaII,AL-Shammari) على أنها الموجودات الأكثر سيولة في المصرف، والغرض الأساسي منها هو توفير الأموال لمواجهة سحبيات المودعين ومواجهة الالتزامات اليومية، كما أن هذه الاحتياطيات لا تحقق أي عائد يذكر جراء الاحتفاظ بها أو قد تحقق عائد ولكن بمعدلات فائدة قليلة. ونتيجة لذلك تحتفظ المصارف بجزء صغير فقط من إجمالي الموجودات كاحتياطيات أولية والتي تقدر تقريباً (١٠٪) من إجمالي الموجودات (٢٥٧-٢٥٦، ٢٠١١، BaII) ، أي أن المصارف يمكن لها أن تستخدم هذه الاحتياطيات متى شاءت من دون أي عائد أو أية خسارة تذكر (٤٣٧: ٢٠١٢، Al-Shammari).

❖ الجزء الثاني: الاحتياطيات الثانوية:

هي موجودات يمكن تحويلها بسرعة عالية ومستمرة من دون عائد خلال مدة قصيرة إلى نقد، حيث تعتبر هذه الاحتياطيات أنها عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (سندات وأسهم) والأوراق التجارية المضمومة، كما تمتاز الاحتياطيات الثانوية بقصر أجل استحقاقها وضعف العائد حيث تعمل على تدعيم الاحتياطيات الأولية في تحقيق بعض الأرباح (الشمري، ٢٠١٢، ٤٣٨).

٥- مؤشرات السيولة المصرفية:

إن مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تعمل على قياس الملاءة المالية للمؤسسة المقترضة في المدى القصير (العامري، ٢٠١٣: ٧٨) أي أنها تتخصص بقياس مدى استطاعة المصرف على الوفاء بالتزاماته سواء كانت في المدى القصير أو الطويل دون أي تأخير يذكر والذي قد يعرض المصرف للخطر فمجرد ظهور أي إشاعة على المصرف أنه لا يمتلك سيولة كافية يؤدي ذلك إلى اهتزاز ثقة الزبائن لديه مما يعرضه لخطر الانهيار (٢٠١٠، ٤٠، Megginson) وهناك عدد من المؤشرات تختص بالمصارف التجارية ومن أهم تلك المؤشرات :

الجدول (٢)

اسم المعادلة	المعادلة	مفهوم المعادلة
الرصيد النقدي	نقد في صندوق + نقد لدى البنك م + الارصدة لدى المصارف الاخرى الودائع وما في حكمها	هي رصيد المحفظة النقدية لدى المصرف الى مجموع ودائعه حيث تقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الاولى للمصرف على مواجهة سحبيات ودائعه (سعيد، ٢٠١٣، ١١٢) وان أي زيادة في هذه النسبة سوف تؤثر سلبا على الربح وذلك لعدم توظيف هذه الاموال في استثمارات (الشمري ٢٠٠٨، ٧)
نسبة التوظيف	القروض والتسليفات الودائع وما بحكمها	تعد هذه النسبة احدى المقاييس التقليدية التي تستخدم في قياس مدى استخدام الودائع في تلبية احتياجات الزبائن من قروض وتسليفات (Al-saag-AbuHamad, 2006, 10) واي انخفاض في هذه النسبة دليل على مخزون السيولة والعكس صحيح (عقل ٢٠٠٦، ١٦٤)
الاحتياط القانوني	الرصيد النقدي لدى البنك المركزي الودائع وما في حكمها	تعتبر هذه النسبة عن الارصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي وبدون اي فوائد حيث تتحدد هذه الارصدة بناءا على تشريعات البنك المركزي والتي تمثل مقدار معين من (Al-Budeiri, 2013, 144)
نسبة السيولة القانونية	الاحتياطيات الاولى + الاحتياطيات الثانوية الودائع وما بحكمها	تعتبر عن قدرة الاحتياطيات الاولى والثانوية التي بحوزة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المستحقة حيث تحتسب من خلال (جمع الاحتياطيات الاولى + الاحتياطيات الثانوية الى المجموع الكلي للودائع) (سعيد ٢٠١٣، ١١٢)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر أعلاه

المطلب الثاني: لجنة بازل III

١- نشأة "لجنة بازل للرقابة: (BCBS) "

تم تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في عام ١٩٧٤ تحت عنوان (مصرف التسوية) الذي كان اول تأسيسه في مدينة
بازل بسويسرا، وذلك نتيجة الأزمة المالية التي عصفت بالدول النامية حيث تفاقمت الأزمة وتزايد حجم الديون المشكوك في
تحصيلها، إلى جانب زيادة المنافسة القوية بين المصارف الأميركية والمصارف الأوروبية، وذلك بسبب النقص الحاصل في أموال
تلك المصارف، حيث اشتملت لجنة بازل على مجموعة من الممثلين الدول العشرة حيث تم الاتفاق على توصيات لجنة بازل
بإجماع الأعضاء (ابو سلمي، ٢٠١٥، ٧٦). أما في عام (١٩٨٨) فقد اجتمع مدراء البنوك المركزية لمجموعة من الدول ومنها
بريطانيا وألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة وبلجيكا ولفرنسا ولوكسمبورغ والنمسا وإسبانيا وهولندا والسويد وكندا واليابان وذلك
لمناقشة الموضوع فأسسوا لهذا الغرض لجنة من ممثلي بنوكهم المركزية، وذلك تحت إشراف ما يسمى (مصرف التسوية) الدولي
، ثم بعد ذلك سميت (لجنة الأنظمة المالية) ، ثم بعد ذلك عرفت لاحقا بلجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل السويسرية إذ وضعت هذه
اللجنة مفاهيم عامة مشتركة هو ("لجنة الرقابة المصرفية") ولقد ركزت هذه اللجنة على المخاطر والمتغيرات المالية المشتركة،
وعلى راسها المخاطر الجديدة مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (الحوارني، ٢٠١٥، ١١٣)، وفي عام (١٩٩٦) أصدرت
اللجنة تعديلا اخر لياخذ في الاعتبار تزايد مخاطر السوق، حيث دخل هذا التعديل حيز التنفيذ في عام (١٩٩٨) وبناء على
التطورات المستمرة للأسواق المالية، تم اصدار مقررات بازل (II) في عام (٢٠٠٤) من اجل العمل على تنظيم المخاطر التشغيلية
والمخاطر الائتمانية ، حيث دخل هذا الشكل الجديد من التنظيم في عام (٢٠٠٦) وفي عام ٢٠٠٨ كان العالم على موعد مع الأزمة
المالية العالمية أو أزمة الرهن العقاري كما اظهرت هذه الأزمة نقاط ضعف أخرى في إطار بازل II والحاجة إلى تنظيم جديد
يناسب الخصائص الفعلية للأسواق المالية، نتيجة لتداعيات الأزمة على اقتصاديات عدة بلدان في جميع أنحاء العالم
(Kcharem, 2014, 26-27) ما دفع الى اصدار النسخة الثالثة III من اتفاقية بازل ، اذ تضمنت هذه النسخة مراجعة شاملة
وكاملة للأنظمة والمعايير المصرفية في ظل الأزمة المالية الكبيرة التي أصابت دول العالم ، إذ عملت اللجنة على توثيق سلسلة من
الوثائق الاستشارية في عام ٢٠٠٩ وذلك من اجل مراجعة المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع المصرفي، ولقد كانت هذه النظم
المقترحة موضع تفاهم بين مختلف الخبراء ومحافظي المصارف المركزية مما ساعد في اصدار مجموعة جديدة من القواعد التي
عملت على معالجة أوجه القصور في لجنة بازل الثانية، (Vousinas , ٢٠١٥، ٣٩٣).

٢- اهداف اتفاقية بازل III

تعتبر مقررات لجنة بازل الثالثة III احد اهم القواعد التنظيمية الجديدة التي تتخصص بكفاية رأس المال والسيولة المصرفية ،
والتي اقرتها اللجنة ردا على اوجه الضعف والقصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨
ومن هنا هدفت بازل الثالثة III إلى تعزيز قدرة رأس المال العالمي وتنظيم قواعد من اجل الوصول لقطاع مصرفي اكثر مرونة
من خلال امتصاصه للصدمات ، والحد من انتقال هذه الاخطار من القطاع الاقتصادي إلى القطاع المالي ، ويتم تحقيق ذلك من
خلال ما يلي: (حسن، ٢٠١٥، ٤٧):

- أ- تحسين قاعدة رأس المال النظامي من حيث النوعية والكمية .
- ب- تحديد نوع المخاطر وذلك لحد من أخطارها.
- ت- اكمال تطبيقات كفاية رأس المال المرجحة بأوزان المخاطر .

٣-محددات لجنة بازل III

على الرغم من ما طرحته بازل III ضمن مقرراتها المرتبطة بتحليل قواعد كفاية رأس المال وكذلك وضع أسس بقاء نشاط المصرف أثناء وقوع الأزمة لكن بالمقابل كانت هذه الاتفاقية منقوصة من هدفين أساسيين وهما: (Kcharem,2014,63):

- أ- عملت مقررات لجنة بازل III على فرض وجود رأس مال إضافي ولكن هذه المقررات لم تعالج طرق تقييم المخاطر الموجود في هذا المجال.
- ب- وفقا لمقررات لجنة بازل III فقد تم تصميم إطار للمصارف الاهلية (التجارية) ، في حين أن المحفظة الوقائية والأدوات ذات الأغراض الخاصة والتي تمثل (الأدوات الاستثمارية الهيكلية) هي لم تخضع متطلبات رأس المال بازل III.

٤-القواعد الأساسية التي وضعتها لجنة بازل III

اقترحت لجنة بازل III ثلاثة وظائف أساسية وذلك من اجل مساعدة اللجنة في تحقيق أهدافها وفيما يلي إيجاز لهذه الوظائف وهي:(سعيد ,٢٠١٤, ١٥٩) (بركينة ,٢٠١٤, ٢٥٤):

- أ- عملية المراجعة والاشرافية: حيث تقوم هذه الوظيفة في تقييم الاجراءات الداخلية التي تقوم بها المؤسسة، والتي يتم من خلالها اعطاء تقرير كامل عن مدى كفاية رأس مالها، وذلك عن طريق التقويم الكامل لمخاطرها، وتتم هذه العملية عن طريق اجراء عملية حوار ذو فاعلية ما بين المصارف والمشرفين عليها حيث تساعد ذلك في اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لتقليل المخاطر.
- ب- الحد (الانى) لتطبيقات رأس المال: عملت اللجنة على قياس المخاطر التي تضمنتها الموجودات المرجحة بالخطر، وعليه فإن المقام في معادلة الحد الاقل لمجموع رأس المال المتكون من ثلاث أقسام وهي المتغيرات التشغيلية والسوق والائتمانية، أما الطريقة المستعملة في قياس الحد الأدنى لرأس المال فتكون من خلال كل الموجودات المرجحة بالأخطار الائتمانية يضاف لها نسبة (١٢,٥%) من المجموع الكلي لمخصصات لرأس المال في مواجهة كل من "متغيرات السوق والمتغيرات التشغيلية".
- ت- انضباط السوق: تعتبر هذه الوظيفة من أولويات متطلبات بازل III وذلك لأنها تعبر عن الوظيفة المكمل للوظيفة الأولى والثانية كما ويتم التعبير من خلال هذه الوظيفة عن مجموعة من المتطلبات التي تساعد المشاركين في السوق بتقديم البيانات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال، وذلك لان الاتفاق الجديد ينص على تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، من خلال أعلام المشاركين في السوق بمدى جودة المصرف وسلامته، وهم كل من الدائنون والمودعون والمستفيدون و المنافسون.

٥-جوانب اتفاقية بازل III

تنقسم اتفاقية بازل III على محورين: (رومان و طالب، ٢٠١٤، ٩٧):

المحور الاول:

ينص المحور الاول على تحسين قاعدة رأس مال المصارف من ناحية الشفافية ، حيث تجعل من مفهوم (رأس المال الأساسي) مقتصر على عده جوانب وهي رأس المال المكتتب به و الجانب الثاني الأرباح غير الموزعة والجانب الثالث ادوات كفاية رأس المال غير مقيدة بعوائد ولا بتاريخ استحقاق، أي يقصد بها الادوات التي لها الامكانية الكاملة على تحمل التغيرات فور حدوثها اما ما يخص رأس المال المساند فيعد دوره بصورة ثانوية على توفير ادوات رأس المال المجمدة لمدة خمس سنوات على الأقل والتي تكون لها إمكانية كبيرة في تحمل التقلبات والمخاطر.

المحور الثاني:

ينص المحور الثاني على فرض متطلبات رسملة اضافية من اجل تغطية الاخطار المقابلة، والصادر عن التعاملات في المشتقات والتوريد، وكذلك من اجل تغطية الخسائر التي قد تنتج من إعادة قياس الموجودات المالية في ظل تقلبات اسعارها في الأسواق المالية.

٦- أهم الإصلاحات والتعديلات الواردة في مقررات لجنة بازل III

لقد تم إعادة النظر في المقررات الاحترازية السابقة (لجنة بازل الثانية) والقيام بأجراء تعديلات جوهرية على هذه المقررات إذ أنها توصلت في الأخير الى اصدار معايير و قواعد جديدة عرفت باتفاقية بازل الثالثة وقد أعلنت لجنة المتابعة في بازل بأنه يجب على المصارف ان تلتزم بالحفاظ على مبالغ معينة من الاموال وهذا ما يسمى براس المال (الأساس) وهو يعبر عن المستوى الاول من كفاية راس المال والذي يتكون من (راس المال المدفوع) + (الارباح المحتجزة) والتي من شأنها ان تعادل على الأقل ٤,٥% من الموجودات ذات الاخطار العالية , وفقا للجنة بازل فقد تم تحديد نسبة ٢% كنسبة مستقرة وذلك لكي تكون المصارف قادرة على تحمل المتغيرات المالية التي يمكن ان تضربها (العنزي وآخرون, ٢٠١٩, ٢١٥)

كما و ركزت هذه الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقية بازل III في ثلاث صيغ رئيسية من التعديلات، كان من أبرزها: (بوزيان فواد، ٢٠١١'٥٣) (ابو احمد، ٢٠١٩، ١٢٥)

أ- نسبة السيولة قصيرة الاجل : LCR

وتستخدم هذه النسبة لقياس السيولة المصرفية في الأمد القصير، والتي لا يجب ان تقل نسبتها عن (١٠٠ %) من الاموال وذلك لمواجهة متطلبات ومستلزمات المصرف من السيولة بشكل تلقائي.

$$\text{معادلة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{الموجودات ذات السيولة المرتفعة للمصرف}}{\text{كمية التدفقات المالية لمدة 30 يوم}} \geq 100\%$$

وقد وضعت مقررات لجنة بازل III مفهوم كامل ومفصل لتلك الموجودات السائلة وصافي التدفقات المالية المتوقعة للمدة (ثلاثون) يوما المقبلة، فالموجودات السائلة عالية الجودة تمثل في قسمين هما: (Walther,2014,20)

القسم الأول: يضم كل من النقد واحتياطات المصارف لدى المصرف المركزي و الأوراق المالية القابلة للتداول التي تتضمن كل من ديون مضمونه من قبل جهات حكومية أو من صندوق النقد

القسم الثاني: كما اتخذت لجنة بازل III بعض الموجودات الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط لا تزيد نسبتها عن (٤٠٪) من الاصول السائلة، حيث تضم كل من الأوراق النقدية القابلة للتداول التي تعتبر ديون مضمونه من قبل جهات سيادية أو من صندوق النقد الدولي.

اما صافي التدفقات المالية فيتم حسابه من خلال التدفقات المالية الخارجة والداخلية خلال (٣٠) المقبلة ومن خلال العمل على مراقبة هذه النسبة سوف يسمح هذا الاجراء للمصرف باتخاذ الاجراءات الصحيحة لمواجهة اي عسر مالي يمكن ان يحدث.

ب- نسبة السيولة المستقرة او الطويل:

وتستخدم من اجل قياس السيولة في الاجل المتوسط والطويل حيث تعمل على زيادة الأموال ذات الاستقرار الكامل للمصرف كما وتعمل هذه النسبة إلى تغيير نموذج تمويل المصرف من اجل تخفيض اعتماده على الاقتراض قصير الأجل وتحسين السيولة لديه بين فترات الاقتراض والإقراض ، إذ إن حدوث أي نقص في سيولة المصرف جراء مخاطر مختلفة مثل عوامل داخلية او حتى خارجية تكون خارج سيطرة المصرف، فمشاكل السيولة تأتي بدرجة أكبر من جراء التمويل الخاص بالمصارف، او من مخاطر سلوك الاستثمار حيث يتم حساب النسبة الطويلة من : (Gelder ,2011 ,8) .

نسبة السيولة الطويلة :

اجمالي التمويل المستقر المتاح

$$\text{معيار صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{100} \geq$$

احمال، التمويل، المستقر المطلوب

٧- مفهوم التمويل المستقر :

نسبة صافي التمويل المستقر (NSF) : تعبر عن صافي التمويل بأنها مطلب سيولة هيكلي جديد ونفذ بموجب اتفاقية بازل III المصممة لمعالجة مخاطر التمويل والمصارف التي لا تلبى الحد الأدنى من المتطلبات حيث انها تحتاج إلى تعديل في ميزانياتها العمومية وذلك من اجل زيادة مصادر التمويل المستقرة فيها وتقليل الموجودات التي تتطلب تمويلا مستقرا (King ,2013,28)، كما يستخدم صافي التمويل في قياس السيولة للمدى الطويل والمتوسط والهدف منها توفير سيولة مستقرة للمصرف

(Basel, 2012, 36) وبحسب التمويل المستقر من خلال المستقر المتاح و التمويل المطلوب حيث يضم التمويل المستقر المتاح حقوق الملكية والمطلوبات من المستويات (المستوى ١ والمستوى ٢ والودائع المستقرة) التي يمكن الاعتماد عليها خلال العام المقبل في ظل ظروف توسع التوتر أما التمويل المطلوب يشمل الموجودات غير السائلة، والهدف الرئيس من هذا المعيار هو توفير إطار عمل للمصارف تستخدمه لمواجهة تحديات السوق بضمان تمويل ثابت على أساس مستمر. (Gideon et al, 2013: 4). وتشمل المعادلة

$$\text{مؤشر السيولة العالمي} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}}$$

ويتكون التمويل المستقر المتاح من خلال :

ت	مكونات فئات التمويل المستقر المتاح	معاملات التمويل المستقر المتاح القصوى
1	الودائع المستقرة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة	95%
2	الودائع الأقل استقرار لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة - رأس المال الرقابي.	90%
3	- الضرائب المؤجلة على جانب المطلوبات التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة - حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة. - الضرائب المؤجلة على جانب المطلوبات التي لها فترة استحقاق فعلية سنة - أشهر وأقل من سنة واحدة. - حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة. - الودائع التشغيلية.	100%
4	. التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق أقل من سنة واحدة من المؤسسات غير المالية. . التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق أقل من سنة واحدة من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية. التمويل المضمون وغير المضمون الآخر الذي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه والذي له فترات استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. المشتقات على جانب المطلوبات.	50%
5	. جميع فئات المطلوبات ورأس المال التي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه، بما في ذلك المطلوبات الأخرى التي ليس لها فترات استحقاق محددة	صفر%

المصدر: الهاشل، محمد يوسف، ٢٠١٥، معيار صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية، بنك الكويت المركزي، ص ١٠-١٢.

ويتكون التمويل المستقر المطلوب من خلال :

ت	مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب	معاملات التمويل المستقر المطلوب
1	. الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الأول.	5%
2	. الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني.	15%
3	. القروض والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية.	10%
4	. القروض السكنية المؤهلة غير المرهونة التي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر. أوراق النقد والمسكوكات المعدنية.	65%
5	. احتياطي البنك المركزي. . المطالبات على المصارف المركزية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر. . الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية.	صفر%
6	. جميع الموجودات الأخرى عدا الموجودات عالية الجودة التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة والتي لها فترات استحقاق أقل من سنة.	50%
7	. النقد والأوراق المالية والموجودات الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر لطرف مقابل المركزي. . القروض المنتظمة الأخرى غير المرهونة. السلع المادية المتداولة بما يشمل الذهب.	85%
8	. جميع الموجودات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة.	100%

المصدر: الهاشل، محمد يوسف، ٢٠١٥، معيار صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية، بنك الكويت المركزي، ص ٢٠-٢٣.

٨- مؤشرات الربحية:

تعتبر أحد أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المصارف وذلك من أجل تحقيقها والمتمثلة بتحقيق أكبر معدل للربحية حيث تعد محصلة نهائية للعديد من الأنشطة والقرارات المرتبطة بجميع نواحي العمليات ولكي يتمكن المصرف من تحقيق هذه الربحية عليه أن يوظف تلك الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه فوائد مناسبة كالاستثمارات و القروض ، فكلما سعت هذه المصارف إلى زيادة إيراداتها وانخفاض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة في تلك ربحية المصرف (Bjornsdottir, 2010, 17). ولذلك يهتم المحلل المالي بمؤشرات الربحية في تقييم الأداء المؤسسة لأنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة ذلك الأداء التشغيلي لإدارة المصرف، كما ان الربحية تعد هي انعكاس وحسيلة نهائية للكثير من السياسات التشغيلية القرارات الاستثمارية للإدارة (الزبيدي، ٢٠١١: ٢٠٤). ولعل من أبرز تلك المؤشرات :

أ-العائد على الودائع (ROD)

يعمل هذا المؤشر على قياس قدرة المصرف على توليد الأرباح من خلال الودائع التي ينجح المصرف في الحصول عليها (آل علي، ٢٠٠٢، ٣٠٠) كما يعمل كذلك على التنافس على الأموال (AL Harbi, 2019, 26) حيث يحسب من خلال:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{الصائغ وأبو احمد، ٢٠٠٦، ١١٢}}$$

إجمالي الودائع

وبارتفاع هذا المؤشر يتبين من ذلك الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح في الانخفاض يعني التأثير سيكون عكسي .

ب-العائد على الأموال المتاحة (ROR)

يعمل هذا المؤشر على قياس قدرة المصارف على تصوير ربحية الأموال المالية المتاحة للاستخدام في المصرف والتي تضم جميع أنواع الودائع الموجودة مع حقوق الملكية (التجاني وفوزي، ٢٠١٥، ٣٤)، أما من ناحية المطلوبات الأخرى فأنها لاتعد أموالاً متاحة للاستخدام وإنما تنشأ نتيجة أعمال إدارية مختلفة (وزويلة والطراونة، ١٩٩٧، ١٢٢)، وبحسب من خلال المعادلة الآتية: (آل علي، ٢٠٠٢، ٣٠٠)

$$\text{العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{معدل العائس (صافي الأرباح بعد الضرائب)}}{\text{الودائع + وحق الملكية}}$$

ت- صافي هامش الفائدة : NIM

يعبر عنها بأنها الفرق بين ما تحصل عليه المصارف من الفوائد المستوفاة من القروض التي تمنحها إلى المقترضين (المدينين) ، وبين ما تدفعه إلى المودعين كفوائد عن الودائع في حسابات التوفير كما يمكن التعبير عنها بأنها الصيغة أو النسبة المئوية أي نسبة الفرق بين مصاريف الفائدة و دخل الفائدة (أي الفرق بين الإيرادات من الفوائد المدفوعة وتكاليف الفوائد المقبوضة مقسومة على الموجودات الكلية للدخل حيث تتضمن هذه الموجودات كل من القروض والاستثمارات ، وهذه النسبة ترتبط بمخاطرة سعر الفائدة إذ يعد مكوناً رئيسية الخسارة أو للربح للمصرف نتيجة تأثره بمخاطرة تقلبات أسعار الفائدة (J.Dermine&Y.Bissada,2002:71)

$$NIM = \frac{\text{Interest income} - \text{Interest expense}}{\text{Total Assets}} \quad (\text{Etab,2016:193})$$

٩- العلاقة بين السيولة والربحية

تتمثل أهم أهداف المصرف في تحقيق أقصى ربح ممكن بالإضافة إلى ضمان تلبية كافة حاجة المصرف من السيولة، فمن ناحية يجب على إدارة المصرف أن تقوم باستثمار مواردها المالية المتاحة لديها بما يضمن تحقيق أقصى ربح ممكن ، وبما يضمن في نفس الوقت الإبقاء على قدر مناسب من الأموال السائلة التي تكفي لمواجهة المخاطر و الالتزامات المالية للمصرف خاصة ما يتعلق بدفع الديون و الالتزامات المالية وكذلك السحب من الحسابات الجارية (الودائع). وبذلك فيبدو أن الهدفين على نفس الدرجة من الأهمية غير أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على الإدارة التي تعمل على استغلال الأمثل للموارد المتاحة للمصرف بما يحقق أقصى ربح ممكن يقتضي استثمار كافة الأموال المتاحة في مشروعات مربحة غير أنه يمكن القول إن المصرف لاستغلال موارده المتاحة على هذا النحو من أجل سعي تعظيم أرباحه قد يترتب عليه تعريضه لمخاطر السيولة Illiquidity Risk وهو ما يسمى توفير الامان وبالتالي يجب تحقيق الغايات الأساسية من هذا العمل وهو الربحية والسيولة والامان (هندي، ٢٠٠٨: ٢٩١-٢٩٢) ، كما إن السيولة والربحية يتأثران بقرارات رأس المال العامل (الموجودات المتداولة والخصوم المتداولة ومكوناتهما)، فزيادة الاستثمار في رأس المال العامل ربما يؤدي إلى انخفاض الربحية أما تقليل الاستثمار في رأس المال العامل فيؤدي إلى ضعف السيولة لذلك فإن الإدارة تحتاج إلى الموازنة trade off بين السيولة والربحية والامان لتعظيم الأرباح (ثروة الملاك) (٢٠١٨: ٧) (Mohanty and Mehrotra).

المحور الثالث: الاطار العملي والتطبيقي

❖ لإعطاء صورة أولية و واضحة عن بيانات متغيرات الدراسة، فضلاً عن وصف وتحليل تلك البيانات وتجهيتها من أجل التطبيق عليها احصائياً، حيث سنقوم ببيان العلاقة بين مؤشر السيولة المالية NSFR (متغير مستقل) و المتغير المعتمد)العائد على الودائع (ROD)، والعائد على الأموال المتاحة (ROR) ، وصافي هامش الفائدة (NIM) ، حيث تم الحصول على البيانات من التقارير والميزانيات السنوية للمصارف عينة البحث للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بما فيها دليل السنوية للشركات والتدفقات المالية ، و يمكن استعراض تلك الأدوات الإحصائية من خلال ما يلي:

اولا : حساب وتحليل المؤشرات المعتمدة لمتغيرات البحث:

١- المؤشرات المستقلة (X) نسبة صافي التمويل المستقر:
بما إن نسبة صافي التمويل المستقر يتمثل بالسيولة ووفقا لما ورد في الجانب النظري يمكن اشتقاقها كما يلي :
اجمالي التمويل المستقر المتاح

$$\text{مقياس صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{100} \geq$$

احكام التمويل المستقر المطلوب

٢- المؤشرات المعتمدة للمتغير التابع (Y) لمؤشرات الربحية :

تظم مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في معرفة أرباح المصرف

Y1- معدل العائد على الودائع ROD

Y2- الأموال المتاحة ROR :

Y3- صافي هامش الفائدة : NIM

ثانياً : التحليل الوصفي لكل من المتغيرات التابعة :

جدول (٣)

Variables	N	Maximum	Minimum	Maximum Mean	Std. Deviation
معدل العائد ع الودائع	٥٠	٠,١٦٦	٠,٠٢	٠,٠٢٦	٠,٠٣٠
معدل العائد ع الأموال المتاحة	٥٠	٠,٠٣٩	٠,٠٣	٠,٠٩	٠,٠٩
معدل العائد ع سعر الفائدة	٥٠	٠,٠٠٩	٠,٠٨-	٠,٠٢	٠,٠٣

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير و القوائم المالية"

من خلال النظر الى الجدول رقم (٣) نجد انه جدول خاص بالإحصاء الوصفي للمتغيرات المتمثلة (NIM،ROR، ROD) عشرة مصارف تجارية في العراق وللمدة من (٢٠١٧ - ٢٠٢١) وهي فترة الدراسة ، اما عدد القيم لكل متغير هو (٥٠) ، ويمكن ان نلاحظ من خلال القيم الخاصة إن المصرف قد حقق أعلى قيمة في مؤشر ROD والبالغة (٠,١٦٦) بينما كانت أدنى قيمة في المؤشر NIM هي (٠,٠٨-) حين بلغ الوسط الحسابي الأعلى من بين المؤشرات الثلاثة هو (٠,٠٢٦) بينما كانت قيمة الانحراف المعياري الاعلى قد بلغت (٠,٠٣٠) وهذا يعني ان المصارف الاهلية (التجارية) عينة البحث لديها مزيد من التنوع الخاص بنسبة السيولة.

❖ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

بعد الحصول على كافة البيانات اعتمد الباحث على استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة وذلك من خلال برنامج EVIEWS ١٠ ، لغرض الاجابة على مشكلة البحث واختبار فرضياتها ثم التوصل الى النتائج والتوصيات التي يمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

- اختبار سكون السلاسل الزمنية : تعد السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية بانها تتسم بعدم الاستقرار وهذا ما اكده العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson) ، (Yule) (Nelson & Plosser)، وذلك بسبب مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) حيث انه يوضح هذا أن النتائج التي تم الحصول اليها هي نتائج مضللة من قيمة R2 حتى في حالة عدم وجود علاقة فعلية بين المتغيرات ومن هنا كان لابد من الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لضمان استقرار المتغيرات .
- اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث : من أجل ضمان ثبات السلسلة الزمنية للمتغيرات المبحوثة، تم استخدام اختبار فيليبس بيرون لضمان ثبات السلسلة الزمنية، لأن عدم استقرار السلسلة الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار خاطئة، وبالتالي تم الاعتماد على إجراء اختبارين للمتغيرات المختبرة على النتائج في الجدول (١)

الجدول (4) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				الاختبار				المتغيرات
pp-Choi-Z-st		pp-Fisher chi -sq		ADF-Choi-Z-st		ADF -Fisher chi -sq		
المستوى	الفرق لاول	المستوى	الفرق لاول	المستوى prob	الفرق لاول-prob	المستوى prob	الفرق لاول-prob	
prob	prob	prob	prob					
-٣/٤١٩٧	٠/٠٠٠٣	٤٠/٨٥٥	٠/٠٠٠٠	-٢/٨٠٤٨	٠/٠٠٢٥	٥٥,٥١٣٣	٠/٠٠٠٠	ROD
-٤/٢١٠٣	٠/٠٠٠٠	٤٤/٩٤٤	٠/٠٠٠٠	-٣/٠٧٠٤	٠/٠٠١١	٥٨/٥٩١٢	٠/٠٠٠٠	ROR
-١/٨٨٠٢	٠/٠٠٣٠	٤٥/٠٢٧	٠/٠٠١١	-٤/٢٣٥٤	٠/٠٠٠٠	٥٦/٤٩٠٩	٠/٠٠٠٠	NIM

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي EViews10

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها والتي موضحة في الجدول (4)، تبين ان جميع المتغيرات المالية ليست حالة ثابتة عند إجراء اختبارات (PP) و (ADF) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقطرة متقاربة عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما تدل على استقرارية البيانات ويتطلب هذا رفض فرضية العدم، وقبول فرضية البديلة ، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5% ، وعليه فإن النتائج لا تعطي إمكانية كبيرة على أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%.

❖ قياس علاقة الارتباط بين نسبة التمويل المستقر ومؤشرات الربحية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2017 - 2021): سيتم في هذه الفقرة توضيح علاقة الارتباط بين مؤشر التمويل ومؤشرات الربحية (ROD , ROR , NIM). الجدول التالي يوضح علاقة الارتباط بين التمويل ومؤشرات الربحية.

الجدول (5) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

Probability	y1	y2	y3
X	-.220-	-.249-	-.296*
Sig	.124	.081	.037

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي Spss25

من خلال نتائج الجدول (5) يوضح ان الارتباط بين المتغيرات كانت مايلي :

- وجود علاقة ارتباط عكسية وغير معنوية ما بين مؤشر التمويل المستقر (نسبة التمويل) ومؤشر المعتمد (ROD) حيث كانت قيمة معامل الارتباط التي ظهرت (-220)، وبمستوى معنوية (0.124) وهي اكبر من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط عكسية وغير معنوية ما بين مؤشر التمويل المستقر (نسبة التمويل) ومؤشر المعتمد (ROR) حيث كانت قيمة معامل الارتباط التي ظهرت (-249)، وبمستوى معنوية (0.081) وهي اكبر من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط عكسية و معنوية ما بين مؤشر التمويل المستقر (نسبة التمويل) ومؤشر المعتمد (NIM) حيث كانت قيمة معامل الارتباط التي ظهرت (-296)، وبمستوى معنوية (0.037) وهي اقل من (0.05).

❖ نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير وقواعد لجنة بازل الثالثة III المتمثلة ب (التمويل المستقر) على مؤشرات الربحية في المصارف العراقية (العائد على الودائع و العائد على هامش الفائدة)، ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد إذ كانت نتائجها كما في الجدول الآتي:

الجدول (6) نتائج المتغير ROD

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/18/23 Time: 02:22				
Sample: 2017 2021				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 50				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	0.038133	0.008910	4.279784	0.0001
NSFR	-0.0063	0.0040	-1.5637	0.1244

Mean dependent var	0.025900	R-squared	0.048477
S.D. dependent var	0.030602	Adjusted R-squared	0.028654
Akaike info criterion	-4.125378	S.E. of regression	0.030161
Schwarz criterion	-4.048897	Sum squared resid	0.043664
Hannan-Quinn criter	-4.096254	Log likelihood	105.1345
Durbin-Watson stat	1.190997	F-statistic	2.445453
	Prob(F-statistic)		0.124436

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

• من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٦) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٤٨) وهذا يعني أن القوة التفسيرية أو التوضيحية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات المصارف التجارية عينة البحث له القدرة على تفسير أو توضيح ما نسبته (٤٨٪) من التغيرات التي تحصل في العائد على الودائع للمصارف، بمعنى آخر أن التمويل المستقر للمصارف التجارية تسهم بنسبة (٤٨,٤٧٪) في التغيرات التي تحصل في مؤشرات الربحية للمصارف، وإن ما نسبته (٥٣,٥١٪) من مؤشرات الربحية للمصارف تعزى إلى مؤشرات مالية أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك تعزى إلى عوامل ومتغيرات عشوائية لا يمكن قياسها كالأستقرار الأمني والسياسة المالية والنقدية المتبعة.

بلغت قيمة اختبار (F) للنموذج (٢,٤٤٥)؛ ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (٠,١٢٤) وهي اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فهذا يشير إلى أن التمويل المستقر لا يؤثر وغير معنوي في مؤشرات الربحية لهذه المصارف وعند مستوى معنوية (٥٪)، كما ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (٢,٤٤٥) وعند مقارنتها مع (F) الجدولية البالغة (٤,٠٣٤) نلاحظ ان (F) المحسوبة اصغر من الجدولية وهذا يعني ان الاختبار غير معنوي لتأكيد على ذلك تبين ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,١٢٤) وهي قيمة غير مساوية الى مستوى الدلالة (٠,٠٥) أي بمعنى انها غير معنوية ولا يوجد أي تأثير (م المستقل) (النقدية في الصندوق) و (م التابع) (ROD) وهذا يفسر ان زيادة مؤشر التمويل المستقر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر العائد على الودائع (Y1) بمقدار (-0.0063) وحدة مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة، وهذا مطابق للنظرية والفرضية الفرعية الأولى التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستقر على العائد على الودائع في المصارف التجارية.

الجدول (٧) نتائج المتغير ROR

Dependent Variable: Y2

Method: Panel Least Squares

Date: 10/18/23 Time: 02:24

Sample: 2017 2021

Periods included: 5

Cross-sections included: 10

Total panel (balanced) observations: 50

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.01336	0.0025	5.1887	0.0000
NSFR	-0.0020	0.0011	-1.7814	0.0812
Mean dependent var	0.009340		R-squared	0.062014
S.D. dependent var	0.008914		Adjusted R-squared	0.042472
Akaike info criterion	-6.606684		S.E. of regression	0.008722
Schwarz criterion	-6.530203		Sum squared resid	0.003652
Hannan-Quinn criter	-6.577560		Log likelihood	167.1671
Durbin-Watson stat	1.137998		F-statistic	3.173445
	Prob(F-statistic)			0.081172

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

• من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٧) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٦٢) وهذا يعني أن القوة التفسيرية أو التوضيحية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات المصارف التجارية عينة البحث له القدرة على تفسير أو توضيح ما نسبته (٦٢٪) من التغيرات التي تحصل في الاموال المتاحة للمصارف، بمعنى آخر أن التمويل المستقر للمصارف التجارية تسهم بنسبة (٦٢٪) في التغيرات التي تحصل في مؤشرات الربحية للمصارف، وإن ما نسبته (٣٨٪) من التغيرات في مؤشرات الربحية للمصارف تعزى إلى مؤشرات مالية أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك تعزى إلى عوامل ومتغيرات عشوائية لا يمكن قياسها كالأستقرار الأمني والسياسة المالية والنقدية المتبعة.

• بلغت قيمة اختبار (F) للنموذج (٣,١٧٣)؛ ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (٠,٠٨١) وهي اكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فهذا يشير إلى أن التمويل المستقر لا يؤثر وغير معنوي في مؤشرات الربحية لهذه المصارف وعند مستوى معنوية (٥٪)، كما ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (٣,١٧٣) وعند مقارنتها مع (F) الجدولية البالغة (٤,٠٣٤) نلاحظ ان (F) المحسوبة اصغر من الجدولية وهذا "يعني ان الاختبار غير معنوي لتأكيد على ذلك تبين ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٨١) وهي قيمة غير مساوية الى مستوى الدلالة (٠,٠٥) أي بمعنى انها غير معنوية ولا يوجد أي تأثير المتغير المستقل

"النقدية في الصندوق" و المتغير التابع (ROR) , وهذا يفسر ان زيادة مؤشر التمويل المستقر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر الاموال المتاحة (Y2) بمقدار (-0.0020) وحدة مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة، وهذا مطابق للنظرية والفرضية الفرعية الثانية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستقر على الاموال المتاحة في المصارف التجارية.

الجدول (٨) نتائج المتغير NIM

Dependent Variable: Y3				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/18/23 Time: 02:25				
Sample: 2017 2021				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 50				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
C	٠,٠٠٩٦	٠,٠٠٢١	٤,٤٢٤٧	٠,٠٠٠١
NSFR	٠,٠٠٢٢	٠,٠٠٠٩٦	٢,٢٤٨٠	٠,٠٢٩٢
Mean dependent var	0.005300	R-squared		0.095256
S.D. dependent var	0.007616	Adjusted R-squared		0.076407
Akaike info criterion	-6.957320	S.E. of regression		0.007320
Schwarz criterion	-6.880839	Sum squared resid		0.002572
Hannan-Quinn criter	-6.928196	Log likelihood		175.9330
Durbin-Watson stat	0.384395	F-statistic		5.053670
Prob(F-statistic)				0.029204

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews10

• من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (٨) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج (٠,٩٥) وهذا يعني "أن القوة التفسيرية أو التوضيحية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات المصارف التجارية عينة "البحث له القدرة على تفسير أو "توضيح ما نسبته (٩٥٪) من التغيرات التي تحصل في العائد على الفائدة للمصارف، بمعنى آخر أن التمويل المستقر للمصارف التجارية تسهم بنسبة (٩٥٪) في التغيرات التي تحصل في مؤشرات الربحية للمصارف، وإن ما نسبته (٥٪) من التغيرات في مؤشرات الربحية للمصارف " تعزى إلى مؤشرات مالية أخرى لم يتضمنها النموذج وكذلك تعزى إلى عوامل ومتغيرات عشوائية لا يمكن قياسها كالأستقرار الأمني والسياسة النقدية " .

• بلغت قيمة اختبار (F) للنموذج (5.0537)؛ ولأن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار بلغت (٠,٠٢٩٢) وهي اقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) فهذا يشير إلى أن التمويل المستقر يؤثر و معنوي في مؤشرات الربحية لهذه المصارف وعند مستوى معنوية (٠,٠٥)، كما ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (5.0537) وعند مقارنتها مع (F) الجدولية البالغة (٤,٠٣٤) نلاحظ ان (F) المحسوبة اكبر من الجدولية وهذا يعني ان الاختبار معنوي لتأكيد على ذلك تبين ان القيمة الاحتمالية للاختبار هي (٠,٠٢٩٢) وهي قيمة اقل الى مستوى الدلالة (٠,٠٥) "أي بمعنى انها معنوية ويوجد تأثير (م المستقل) (النقدية في الصندوق) و (م التابع) (NIM) , كما ان زيادة مؤشر التمويل المستقر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر العائد على الفائدة (Y3) بمقدار (٠,٠٠٢٢) وحدة مع بقاء المتغيرات الاخرى ثابتة، وهذا مخالف للنظرية والفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتمويل المستقر على العائد على الفائدة في المصارف التجارية.

• وفي ضوء نتائج التحليل تبين اني من افضل المتغيرات التابعة التي يؤثر فيها التمويل المستقر هو متغير العائد على الفائدة باعتباره يتأثر بشكل كبير من خلال دلالة إحصائية معنوية اقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) كما ان معامل التحديد (R^2) للنموذج بلغ (٠,٩٥) وهذا يعني "أن القوة التفسيرية أو التوضيحية التي اوضحها من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو افضل تفسير ممكن مقارنة مع المتغيرات الاخرى .

٥- الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- من خلال التحليل الاحصائي تبين عدم وجود تأثير للتمويل المستقر على العائد على الودائع عينة البحث، حيث يمكن توضيح هذا الامر الى قوة سياسة التحوط لمواجهة هذه المخاطر من قبل الجهات الإدارية في المصارف التجارية.
- عدم معنوية التمويل المستقر على الودائع في المصارف، حيث يمكن بيان سبب ذلك هو تعرض هذه المصارف لتقلبات قليلة في معدلات الأرباح.
- عدم وجود تأثير للتمويل المستقر على الأموال المتاحة في المصارف العراقية، وقد يعود هذا الأمر الى السياسة الرشيدة التي تتبناها المصارف من خلال سعيها لتحقيق درجة عالية من الامان في تشغيل اموال المودعين.
- عدم معنوية التمويل المستقر على الأموال المتاحة في المصارف، حيث يمكن بيان سبب ذلك هو انخفاض نشاط المصرف الكلية.

- ج- وجود أثر قوي لمعايير التمويل المستقر على سعر الفائدة في المصارف، وقد يكون عدم التأثير راجع الى قوة السياسة الإدارية في الاستفادة السيولة المتاحة. من خلال التوازن في استثمار السيولة المتاحة وتحقيق الربحية المطلوبة مع الاخذ بالمخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف.
- ح- تؤثر هيكلية الودائع ودرجة استقرارها ومدى تنوعها على مستوى السيولة والربحية في المصرف، فالمصارف التي تمتلك تلك الودائع المتنوعة والمستقرة تكون مشاكل السيولة لديها شبه معدومة، فضلاً عن أفضل توظيف يكون لمواردها على عكس المصارف التي ينقصها هذا التنوع في الاستقرار، إذ تكون لديها مشاكل في السيولة ومخاطر مرتفعة في التوظيف.
- خ- واجهت بعض المصارف التجارية الكثير من المشاكل والمعوقات في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها معايير لجنة بازل ٣ وذلك بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف.

التوصيات:

- أ- ان التزام المصارف بتطبيق اتفاقية بازل III يسهم في تدعيم رؤوس أموال المصارف ويجعلها قادره على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي تحدث دائماً.
- ب- العمل على تطوير القوانين المصرفية التي تضم كافة عمليات المصارف فضلاً عن تحديث قواعد بياناتها بما يتلاءم مع الشفافية العالية والدقة المتناهية مع التأكيد على الإفصاح على تلك البيانات.
- ت- يجب على الجهات المسؤولة أن تدرس النقاط السلبية وتخفيف إجراءات منح الائتمان مما يمنع حدوث التضخم والاحتكار والإسراف ودعم المشروعات ذات الكفاءة المتدنية، من أجل المحافظة على ايجابيات الائتمان المصرفي.
- ث- لزام المصارف بتحقيق المساواة بين الربحية والسيولة واللذين يعدان من اهم الأهداف الرئيسة لأي مصرف، فضلاً عن تطبيق مقررات لجنة بازل ٣ والأخذ بالتعديلات الأخيرة، وتبقى السنوات القادمة وحدها الكفيلة بتقييم هذه المقررات.

المصادر:

- 1- Abu Hamad, Reza Sahib and Al-saag, Mohammed Jabbar, "An analytical study of bank liquidity for a sample of Jordanian commercial banks," Iraqi Journal of Administrative Sciences - College of Management and Economics - University of Karbala, Volume VI - First Issue, 2006.
- 2- Abu Rahma, Sirin Samih, Banking Liquidity and its Impact on Return and Risk, An Applied Study on Palestinian Commercial Banks, Master's Thesis, Islamic University College of Commerce, Gaza, 2004.
- 3- Al-Ali, Asaad Hamid, Commercial Banking Management, 1st edition, Al-Dhakraya Publishing and Distribution, Baghdad, 2013.
- 4- Al-Amiri, Muhammad Ali Ibrahim, Modern Financial Management, 1st edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 2013.
- 5- Al-Amiri, Muhammad Ami (2015) Financial Management, Dar Al-Mahraj for Publishing and Distribution, Amman.
- 6- Al-Anazi, Saad et al., (2016), The impact of human error on banking risks: An experimental research in a number of private Iraqi banks. Journal of Economic and Administrative Sciences, 22.
- 7- Al-Asadi, Khawla Talib Jabbar, "Liquidity Management in Light of the Hypothetical Cost of Suspended Accounts," Doctoral thesis, Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, 2009.
- 8- Al-Dulaimi, Awad Fadhil Ismail, Money and Banking, Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Baghdad, 1990.
- 9- Al-Dwaik, Abdul Qader, Liquidity Management in Islamic Banks, Fifth Conference of Islamic Banks and Institutions, 2010.
- 10- alHarbi,Ahmad , (2019) ,"The Determinants Of Rate Of Return Deposits Islamic Banks" ,Journal Of Finance And Islamic Banking Vol .2 ,No.2.
- 11- Al-Hourani, Yasser Abdul Karim Muhammad, (2010), International Supervision of Commercial Banks, the twenty-third annual conference, entitled Islamic Economics: The Need for Application and the Necessities of Transformation, College of Law, United Arab Emirates University.
- 12- Al-Husseini, Falah Hassan Aday, Al-Douri, Moayad Abdul Rahman AbdullahManagement of banks. Wael Publishing House, 4th Edition 2008.
- 13- Ali, Reda Sahib Abu Hamad. Banking management: a contemporary quantitative analysis approach. Amman: Dar Al-Fikr. 2002.
- 14- Al-Jamil, Sarmad Kawkab, (2004), International Finance: An Introduction to Structures, Processes, and Tools, University House for Printing and Publishing, Mosul, Iraq.
- 15- Al-Lawzi, Suleiman Ahmed, Zuwaila, Mahdi Hassan, and Al-Tarawneh Medhat Ibrahim. Bank management. Amman: Dar Al-Fikr. 1997.
- 16- Al-Rabati, Ahmed Saad, and Al-Haddad, Sabreen Al-Mabrouk, Liquidity Management in Islamic Banks: Foundations and Theories, Second International Conference on Islamic Finance and Banking, July 2015,.
- 17- Al-Saffar, Adnan Odeh Saleh, Surplus liquidity in commercial banks and investment possibilities with special reference to Iraq, 2015 Master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics.

- 18- Al-Shammari, Sadiq Rashid, Banking Management, Reality and Scientific Applications, Al-Kitab Press, Baghdad, 2012.
- 19- Al-Shammari, Sadiq Rashid. Management of Banking Operations Introduction and Applications, Amman, Dar Al Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Arabic Edition, 2014.
- 20- Al-Tijani Elham, Shuaoubi Mahmoud Fawzi. (2015). Evaluating the financial performance of commercial banks "A case study of the National Bank of Algeria and the Algerian Popular Credit" for the period 2005-2011. Economic and Administrative Research, 17, pages 25-28. 4.
- 21- Al-Zubaidi, Hamza Mahmoud, (2011), Financial Analysis for the Purposes of Evaluating Performance and Predicting Failure, 2nd edition, Al-Warraq Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- 22- Aql, Muflih; Banking Perspectives, 1st edition, Arab Society Library, Amman, 2006.
- 23- Ayyad Muhammad Ali Bash, Muhammad Jassim Al-Quraishi, The Impact of Financial Policy on the Performance Indicators of the Iraq Stock Exchange, University of Babylon, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, No. 9, No. 2, 2017.
- 24- Ball Laurence M., Money, Banking, and Financial Markets, second Ed, Johns Hopkins University Worth Publishers, 2011.
- 25- Ball Laurence M., Money, Banking, and Financial Markets, second Ed, Johns Hopkins University Worth Publishers, 2011.
- 26- Barkbeh, Ratiba, (2016), Evaluating the performance of conventional and Islamic banks, a comparative study of the return and risk method between the Algerian Popular Credit and Al Baraka Bank of Algeria, Kasdi Merbah University.
- 27- Basel Committee on Banking Supervision.(2012). Instructions for Basel III monitoring, Bank for International Settlements Basel, Switzerland
- 28- Berkani, Somaya, (2016), Liquidity Risk Management and its Impact on Loan Granting in Commercial Banks, thesis for a Master's Degree in Management Sciences, Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi University, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Management Sciences, Algeria.
- 29- Bjorn Snottier, Amareging, (2010), "Building and using Assessment Models for financial feasibility-Analysis-Investment Projects", Master Thesis, university of Iceland.
- 30- Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., Fundamentals of Corporate Finance, 6th ed, New York, McGraw-Hill, 2009.
- 31- CPA Australian, guide to managing liquidity risk, Australia, 2010.
- 32- Frank, Zwißler&Eftal, Okhan& Engelbert, Westkämper, Lean and Proactive Liquidity Management for SMEs, Forty Sixth CIRP Conference on Manufacturing Systems, Procedia CIRP 7, 2013.
- 33- Gelder, Jan Willem Van, Myriam Vander Stichele, 2011, Sustainability. Criteria in banking rules: How to integrate sustainability in capita requirements, friends of the earth Europe, bank track.
- 34- Gideon, F., Petersen, M. A., Mukuddem-Petersen, J., & Hlatshwayo, L. N. P. (2013). Basel III and the net stable funding ratio. International Scholarly Research Notices, 2013.
- 35- Habaqa, Ali, (2013), Modern Technologies in Cash Liquidity Management, thesis for a master's degree in banking and insurance, Damascus University, Faculty of Economics, Department of Banking and Insurance, Damascus, Syria.
- 36- Hassan, Hamza Ali Sobhi, 2015, Study of the impact of applying Basel Committee standards on improving banking performance - by application to Islamic banks -, Master's thesis (unpublished), Faculty of Commerce, Cairo University.
- 37- Hindi, Mounir Saleh, "Commercial Bank Management, Introduction to Decision Making," Alexandria, Egypt, 2010.
- 38- Kcharem, Nadia, 2014, Analysis of Basel III Capital requirements repercussions on the financial sector amnd the real economy, Master Thesis, Aarhus University, Business and Sciences.
- 39- King, M. R. (2013). The Basel III net stable funding ratio and bank net interest margins. Journal of Banking & Finance, 37(11), 4144-4156
- 40- Lee Abbas Muhammad, Financial Management, first edition, Petra University, Ithraa Publishing and Distribution, 2008.
- 41- Lee, Jieun, Liquidity Effects on Momentum and Reversal, Doctoral thesis, the Graduate School, the University at Buffalo, State University of New York, 2011.
- 42- Muhammad bin Bouziane, Bin Haddou Fouad, Abdel Haqq bin Omar, Islamic banks and new prudential systems and standards.
- 43- Nadia, Cipullo& Rosa, Vinciguerra, The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects, International Conference on Accounting Studies, Kuala Lumpur, Malaysia, Procedia - Social and Behavioral Sciences 164, 2014.
- 44- Roman, Khadija, Nariman Taleb, 2014, Risk management in commercial banks according to the Basel III agreement, a case study in Saida Province -, Master's thesis (unpublished), Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Dr. University. Taher Moulay in Algeria.
- 45- Saeed, Abdul Salam Lafta, Banking Management, Al-Dhakraya Publishing and Distribution, 1st edition, Baghdad, 2013.

-
- 46- Saeed, Hussein and Abu Al-Azali, (2014), Capital adequacy in commercial banks in reality and safety. University of Jordan, Faculty of Sharia, First International Conference on Finance and Banking.
 - 47- Source: Gassmann, Wackerbeck, Fiedler, Peter, Philipp, Robert, 2012, Managing Liquidity in anew regulatory era-the factual and strategic challenges for banks,p.42
 - 48- Vousinas , Georgios . L , 2015 " Supervision of financial institutions " Journal of Financial Regulation and Compliance , Vol. 23 Iss 4
 - 49- Walid Aidi Abdel Nabi, "Banking liquidity and ways to benefit from it in developing and stabilizing the banking sector and protecting public deposits," Central Bank of Iraq, 2016.
 - 50- Walther, Ansgar, 2014, Jointly Optimal of bank capital and liquidity.
 - 51- Yum Salmi, (2015), The extent to which supervisory control requirements are met in accordance with Basel III decisions, an applied analytical study on the Palestinian Bank, Master's thesis, University of Gaza.
 - 52- Zahraa Muhammad Al-Zubaidi, Analysis of the relationship between bank credit and some financial policy variables in Iraq, Master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Qadisiyah University, 2016.